الارقام والحقائق حول ذلك من قبل مسؤولي منظمات حقوق الانسان في المناطق المحتلة واسرائيل. ففي لقائهم مع كارتر، عرض مسؤولو منظمة «بتسلم» (المنظمة الاسرائيلية من اجل حقوق الانسان في المناطق المحتلة)، المعطيات والاحصائيات عن الانتهاكات «الخطرة» لحقوق الانسان. وقال د. آري كوفمان، ان نشيطي حقوق الانسان، في اسرائيل، ينتابهم القلق من «الاستخدام الواسع، والاستبدادي، والمتواصل، للاعتقال الاداري. وان اكثر من عشرة آلاف رجل تمّ اعتقالهم من دون محاكمة. ويعتقل اليوم نحو الف شخص، معظمهم معتقل بسبب افكاره وآرائه، فهؤلاء امّا صحفيون وامّا نشطاء منظمات انسانية. ويفترض انهم وضعوا في الاعتقال الاداري، نظراً الى عدم وجود اسباب قانونية تبرر تقديمهم الى المحاكمة». وحسب كوفمان، فان الاعتقال الاداري «غير قائم، تقريباً، في الدول الديمقراطية في العالم» (دافار، ٢٠/٣/١٩٩٠).

ولاحظ المحامي افيغدور فيلدمان ان معطيات «بتسلم» تشير الى ان تغيير سياسة اوامر فتح النار من قبل الجنود الاسرائيليين ترك اثراً مباشراً على اعداد القتلى والجرحى الفلسطينيين. وازاء ارتفاع العدد، ونظراً الى ان «جزءاً كبيراً من المصابين هم من الاطفال، فانه من غير الممكن الادعاء، تجاههم، بأنهم يشكلون خطراً بصورة عملية على جنود الجيش الاسرائيلي. لذلك، يمكن الاستنتاج ان تعليمات فتح النار غير ملائمة، او انها خاطئة، وان المخالفين [لها] لا يتمّ تقديمهم الى المحاكمة» (المصدر نفسه).

واستنتج المعلّق السياسي رئيف شيف من المعطيات والاحصائيات السابقة، ان الانتفاضة تمتلك قوة مذهلة على التجدد؛ فالجمهور الفلسطيني يعاني، لكن لديه ما يكفي من الاصرار على مواصلة الانتفاضة؛ وان الشعور السائد في اوساط هذا الجمهور، هو ان الضحايا التي يقدمها لا تذهب هباء» (هآرتس، ٩/٣/١٩٩٠).

والدليل على صحة الاستنتاجات التي خلص اليها شيف، المواقف الوطنية التي عرضتها الشخصيات الفلسطينية في الاراضي المحتلة، والتي التقاها كارتر بتاريخ ١٩/٣/١٩٩٠، في القدس، عبر مذكرة مشتركة مثّلت موقف الرأي العام الفلسطيني في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؛ والتي اكدت ان الانتفاضة «رفعت شعاري الحرية والاستقلال؛ ومقابل هذا الطموح، لم تعرض اسرائيل شيئاً». واضافت المذكرة الفلسطينية، انه من «دون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، ومن دون الاعتراف بـ م.ت.ف. ومن دون تجسيد حقوق الفلسطينيين... لن يتحقق السلام» (المصدر نفسه، ٢٠/٣/١٩٩٠).

ومع سقوط حكومة الوحدة الوطنية في اسرائيل، سقطت، ايضاً، سياسة وزير الدفاع الاسرائيلي السابق، اسحق رابين، التي اتبعها ضد الانتفاضة. فاذا ما كانت لرابين انجازاته على صعيد وزارة الدفاع، تمثّلت في قرار الانسحاب من لبنان، ووقف مشروع طائرة «لافي»، فانه واجه فشلاً ذريعاً على صعيد قمع الانتفاضة في المناطق المحتلة. لقد عمل رابين ضد الانتفاضة من موقع «رئيس اركان أعلى» للجيش الاسرائيلي، وتدخّل في اصغر القرارات على المستوى الميداني، مثل نقل فصيل عسكري من هذا الموقع الى ذاك، متجاوزاً بذلك صلاحيات رئيس الاركان الفعلي، دان شومرون، باعتباره قائداً للجيش. وقد تجاهل وزير الدفاع، بشكل صارخ، المعلومات والتقويمات التي كانت ترفعها اليه اجهزة الامن المختلفة (امان، والشاباك)؛ وهي المعلومات التي تحدثت عن «تبلور قيادات جديدة في المناطق [المحتلة] تنتمي الى م.ت.ف...، ورسم رابين سياسته بمفرده؛ فتحدث مع مَنْ اراد هو التحادث اليه؛ وفرض على القيادة [الفلسطينية] الجديدة عقوبات السجن والاعتقال الاداري» (عمانوئيل روزين، مغاريف، ١٩/٣/١٩٩٠). وكانت تقويمات اجهزة الامن ذاتها اكدت الى رابين، انه من «دون م.ت.ف. سوف يكون من الصعب تحريك اي مسار جوهري، ايـاً كان» (آفي بنيـاهـو، عل همشمار، ١٩/٣/١٩٩٠). وكان رابين هو صاحب قرارات استخدام اقسى مستويات العنف في قمع الانتفاضة. وهو الذي اصدر تعليمات صناعة ادوات القمع المبتكرة، بأنواعها كافة. وعندما كان يحثّ الجيش على استخدام سياسة العنف، دخل في مواجهات مع القادة العسكريين، وفي مقدمهم رئيس الاركان، ومسؤولو القضاء العسكري الاسرائيلي. وبسبب